نظم المسؤولية الجنائية الناجمة عن حوادث المرور دراسة في التشريعات الجنائية الكويتي والأمريكي

اعداد

الدكتور/ نايف شافي المظافره الهاجري

مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة دمياط

العدد السابع يناير -2023

المقدمة:

تعتبر الحوادث المرورية واحد من أهم المشكلات حول العالم، ينتج عنها العديد من الضحايا سنويا سواء قتلي أو جرحي، ونلاحظ أن الفطرة الدينية تؤكد علي أن الله عز وجل حافظ علي حق الانسان في حفظ ماله وعرضه وأمر الله الانسان بأن يحافظ علي غيره أيضاً وأن يتحمل ما ينتج عنه من أفعال.

مؤخرا أصبح هذا النوع من الحوادث هو الأكثر انتشارا مما أدي الي ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والنفسية وخسائر مالية سواء بالنسبة الي الضحايا أو الي الدولة لو تضررت احدها هيئاتها وفي السنوات الأخيرة ازداد استخدام السيارات بشكل ملحوظ، فأصبحت أجواء حركة المرور على الطرق أكثر عرضه الي حدوث الحوادث المرورية، وقد يكون بسبب بعض الفشل في أنظمة إشارات المرور أو عدم اتباع السائقين الي القواعد المرورية التي تضمن سلامتهم. حيث تشكل حوادث الدهس هاجسا كبيرا لدى الجهات المختصة لما تسببه من إزهاق للأرواح ووقوع إصابات بشرية بليغة تؤدي في بعض الأحيان لعاهات مستديمة، فضلا عن إضرارها بالممتلكات العامة والخاصة.

وحسب آخر إحصائيات الإدارة العامة للمرور بدولة الكويت، فإن نحو 243 حادث دهس تقع سنويا في الكويت، عدد كبير منها يحدث بسبب عدم الالتزام

بالأماكن المخصصة لعبور المشاة بالمخالفة قانون المرور. وشهدت البلاد خلال السنوات الماضية حوادث دهس كثيرة راح ضحيتها العديد من المواطنين والمقيمين نتيجة عدم الانتباه أو عدم التقيد بتعليمات المرور، وقد حدثت هذه الحوادث في طرق سريعة وشوارع داخلية وأمام مدارس وأسواق وغيرها من الأماكن.

وعند الحديث عن حوادث الدهس يدور في الخلد ضحاياها من الأطفال، حيث ترتبط هذه الحوادث عادة بإهمال الأهالي الذين يغفل بعضهم عن أطفالهم عند عبور الشوارع، فيما يعتمد البعض الآخر على الخدم كليا في مرافقة أطفالهم عند خروجهم.وينظم قانون الجزاء وقانون المرور حوادث الدهس التي تفضي إلى وفاة بعدة مواد، حيث يصنف الدهس العمد كجريمة قتل عمد تنتهي بتطبيق عقوبة الإعدام أو الحبس المؤبد حسب ظروف كل دعوى، فيما يتهم قائد المركبة بقضايا الدهس غير العمد بتهمة القتل الخطأ، أما ولي الأمر فتوجه إليه تهمة الإهمال في رعاية قاصر إذا ثبت إهماله.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية أصدرت الإدارة الوطنية لسلامة المرور على الطرق السريعة التابعة لوزارة النقل الأمريكية تقديرات أولية للوفيات الناجمة عن حوادث التصادم في عام 2020 حوالي (38680) والتي تشمل ركاب السيارات وراكبي الدراجات النارية والأشخاص الذين يمشون وركوب الدراجات وهي أكثر نسبة منذ العام 2019 والتي كانت الوفيات فيها (36096) .

مشكلة البحث:

تتركز مشكلة البحث في أنه حوادث السير في دولة الكويت مازالت في ازدياد مستمر وان كان ذلك يشير الي ضرورة تعديل السياسة القانونية التي تتبعها دولة الكويت للحد من حوادث المرور والتي يعتبر فيها هذا النوع من جرائم **الحوادث المرورية من أكثر الأمور التي تهدد سلامة المواطنين وحياتهم؛ ولذلك يتضمن القانون الكويتي مواد وبنود مفصلة بشأن كل ما يتعلق بالمرور؛ حيث يشمل القانون رقم "67" لعام 1976، تعريف المركبات والطرق والاتجاهات بأنواعها، إضافة إلى شروط ومتطلبات ترخيص المركبات وشروط الأمن والمتانة الخاصة بها، والحقوق الواقعة على مالك المركبة، وما يتعلق بتعليم قيادة السيارات، إلى جانب المواد المنظمة لقواعد المرور وآدابه، والمخالفات والعقوبات المترتبة عليها. وتنتج الحوادث المرورية غالبًا عن عدة عوامل مثل السلوكيات المرورية الخاطئة والمتعلقة بالقيادة، أو عدم الانتباه والحذر عند قيادة المركبة، أو عدم الالتزام والتقيد بالعلامات المرورية على الطريق، أو تجاوز السرعات المحددة.** أما في الولايات المتحدة الأمريكية ووفقاً لقانون ولاية كاليفورنيا يُعتبر مثل هذا النوع من جرائم القتل الغير العمدية بواسطة المركبات جناية يُعاقب عليها المتهم بالسجن لمدة ١٥ عاما. ومن هذا المنطلق تظهر لما مجموعة من التساؤلات أهما ما هي طبيعة المسئولية الجنائية التي أقرها التشريعين.

أسئلة البحث:

1. ما المقصود بالحوادث المرورية؟
2. ما المقصود بالمسئولية الجنائية الناجمة عن حوادث المرور؟
3. ما أهم حالات الاهمال الذي تنعقد به المسئولية الجنائية؟
4. ما المسؤولية الجنائية الناجمة عن حوادث المرور في التشريع الكويتي؟
5. ما المسؤولية الجنائية الناجمة عن حوادث المرور في التشريع الأمريكي؟

أهداف البحث:

1. التعرف على مفهوم المسؤولية الجنائية وحوادث المرور.
2. ابراز أهم حالات الإهمال الموجب للمسؤولية الجنائية في الحوادث المرورية.
3. التعرف على شروط المسؤولية الجنائية.
4. التعرف على المسؤولية الجنائية الناجمة عن حوادث المرور في التشريع الكويتي.
5. التعرف على المسؤولية الجنائية الناجمة عن حوادث المرور في التشريع الأمريكي.

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية العلمية في ابراز الدور الهام الذي ترجو الدول تحقيقه وهو القضاء علي مشكلة حوادث المرور من خلال تعديل السياسات التشريعية في كلا القانونين سواء الأمريكي والكويتي لتحقيق تلك الغاية. أما الأهمية العملية تتضح في توضيح مجموعة من المقترحات قد تساعد المشرع الكويتي في مواجهة حوادث

المرور وذلك عن طريق تسليط الضوء علي مواضع القصور في التشريعات الحالية.

منهجية الدراسة:

للإلمام بكافة جوانب الموضوع سنعتمد في دراستنا علي المنهج الوصفي التحليلي، وذلك تحليل نصوص وأحكام كلا القانونين الكويتي والامريكي المتعلقة بحوادث المرور.

وتقسم الدراسة إلى:

المبحث الأول: مفهوم المسؤولية الجنائية وحوادث المرور.

والمبحث الثاني: المسؤولية الجنائية الناجمة عن حوادث المرور في التشريعين الكويتي والأمريكي.

الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات السابقة موضوع المسؤولية الجنائية لحوادث المرور، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات:

أجرى الجياشي دراسة بعنوان:" التحليل المكاني للحوادث المرورية بمحافظة المثني في "2017 : هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأسباب الكامنة وراء الحوادث المرورية واستخدمت تلك الدراسة المنهج التحليلي والتاريخي واتضح من نتائج تلك الدراسة أن حوادث المرور في تلك المنطقة انما تتعلق بالتصميم

الاساسي للطرق والبنية التحتية وأشارت أنه الاهتمام بالبينة التحتية لا يقل أهمية عن الاهتمام بقوانين الردع المرورية.

وأجرى درقاوي (2016) دراسة بعنوان: دراسة قياسية لحوادث المرور في الجزائر، وكان الهدف منها اشعار السائقين ومستخدمي السيارات في تلك المنطقة بخطورة حوادث المرور من أجل اتخاذ اجراءات الحيطة والحذر واعتمد الباحثة في ذلك علي المنهج الاستقرائي والوصفي وتوصلت في هذه الضرورة الي أن احد اهم اسباب حوادث المرور في الجزائر هي فكرة تجاوز السرعة المقررة قانونا ولذلك كانت من أهم توصيات تلك الدراسة ضرورة وقع عقوبات صارمة علي متجاوزي السرعة المقررة قانونيا في الطرق الغير سريعة تلافيا لحوادث المرور وما ينتج عنها من أضرار.

وأجرى السلامة (2014) دراسة هدفت إلى التعرف على المسؤولية الجنائية عن الحوادث المرورية في المملكة العربية السعودية ، وما يترتب على هذه الحوادث المرورية المسؤولية الجنائية التي تختلف باختلاف الحوادث والظروف, وكان منهج الدراسة وفق المنهج الاستقرائي التحليلي، وكانت أهم النتائج: إن المسؤولية لا تقتصر على المسؤولية الجنائية بل تشمل المسؤولية المدنية ، والمسؤولية الجنائية في الحادث المروري تقع على عاتق السائق الذي ينتج عن فعله فعل جنائي أقدم عليه بطوعه واختياره. والحادث الذي ينتج عن فعل المفحط أو الذي يقود السيارة بحالة سكر وفاة نفس بريئة فإن الباحث يرى أن يقتل تعزيراً لقاء فعله ، وإذا تسبب في ما دون النفس فتطبق عقوبة قاتل شبه العمد وهي

السجن خمس سنوات . والمسؤولية الجنائية المترتبة على الحوادث المرورية تستوجب العقوبة بحسب الباعث لها وقد تصل إلى القصاص أو التعزير بل يجب تشديد العقوبة على مرتكبي المخالفات التي تؤثر على السلامة العامة.

وأجرى موقدي (2022) دراسة بعنوان دور السياسات الحكومية في الحد من حوادث المرور وكان الهدف منها بيان مدي فاعلية السياسة الحكومية في الحد من الحوادث المرورية بالاضافة الي مدي التنسيق بين الجهات المعنية للوصول الي تلك الغاية وتقدير مدي كفاية تلك السياسات وما قد يطرأ عليها من تعديلات في تلافي اثار تلك الحوادث وما قد ينتج عنها من أضرار جسيمة سواء مادية أو أدبية علي مستوي المجني عليهم أو علي مستوي الدولة.

المبحث الأول: مفهوم المسؤولية الجنائية وحوادث المرور.

المطلب الأول: ماهية المسؤولية

أولا: تحديد مفهوم المسؤولية لغة:

المسؤولية في اللغة: ترجع مادة المسؤولية إلى (السين والهمزة واللام، كلمة واحدة، يقال سأل، يسأل، سؤالاً ومسألة) واسم الفاعل منه: السائل، واسم المفعول: المسؤول، والمصدر الصناعي: المسؤولية.(معجم مقاييس اللغة لابن فارس بتحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون. ص: 124 (باب السين والهمزة وما يثلثهما) ط: دار الجيل بيروت لبنان.).

ثانيا: مفهوم المسؤولية اصطلاحاً

تعرف المسؤولية اصلاحا بأنها التزام الشخص بما يصدر عنه فعل، كما قسمت المسؤولية في المعاجم إلى أنواع عديدة وسنقوم بتقديم مجموعة من التعريفات :

عرفها(سجاد،2015، ص 125)بأنها قدرة الشخص على تحمل نتائج أفعاله التي يقوم بها باختياره، مع علمه المسبق بنتائجها، كما أنّها شعور أخلاقي يجعل الإنسان يتحمّل نتائج أفعاله، سواء كانت أفعالا جيدة، أم أفعالا سيئة.

وعرفها (عوده، 1985م، ص382): "أن يتحمل الإنسان نتائج الأفعال المحرمة التي يأتيها مختارة وهو مدرك لمعانيها ونتائجها ".

الفرع الثاني: ماهية المسؤولية الجنائية:

تعريف المسؤولية الجنائية:

المسؤولية الجنائية عبارة عن التزام قانوني يتحمل التبعة , أي التزام جزئي و هي في نفس الوقت التزام تبعي اذ تنشا بالتبعية لالتزام قانوني اخر و هو الاتزام الاصلي من اجل حمايته من عدم التنفيد و لضمان الوفاء الاختياري به.

و يرى اغلب الفقهاء الجنائيون ان صور القاعدة القانونية التي هي نتيجة حتمية للمخالفة عبارة عن واقعة قانونية منشاة لعلاقة يكون طرفها الاول الدولة , و الثاني الفرد, تؤهل كل منهما لان تنشا له حقوق و التزامات متبادلة , هاته القاعدة تنشا على عاتق الفرد التزام اصلي يكون موضوعه الامتناع عن سلوك , أو الامتناع عن تحقيق واقعة معينة حددتها تلك القاعدة في صورة التزام عام , هدا الأخير يستمد مصدره من النص الجنائي في الشق الدي يحدد ما هو محظور.

ان الحقوق و الالتزامات الاصلية المتبادلة بين الدولة و الفرد انشاتها قاعدة قانونية تجريبية سرعان ما تتحول الى جانب المسؤلية الجنائية ادا خل الاطراف بالتزامه فيها. (المطرودي، 2003م، ص197).

مفهوم قواعد المرور:

قد أكد علماء الأمة "بأنه لا يجوز لأي مسلم أن يخالف أنظمة الدولة في شأن المرور لما في ذلك من الخطر العظيم عليه وعلى غيره. والدولة – وفقها الله – إنما وضعت ذلك حرصاً على مصلحة الجميع ورفع الضرر عن المسلمين فلا يجوز لأي أحد أن يخالف ذلك وعلى المسؤولين عقوبة من فعل ذلك بما يردعه وأمثاله" (ابن باز، د.ت، ج4، ص536).

وعليه يمكن تعريف المرور علي أنه مجموعة القواعد القانونية التي تعني بالسلامة المرورية واليت تهدف الي اتخاذ كل التدابير والاحتياطات اللازمة لتجنب وقوع الحوادث والإصابات لمرتادي الطرق سواء كانوا سائقي السيارات أم المشاة أم راكبي الدراجات. (undefined, Issues concerning the road safety (concept, Page 1

الحوادث المرورية:

"تعرف الحوادث المرورية بأنها الحوادث التي تحدث في الطريق العام ، وينتج عنها وفاة أو إصابة شخص أو أكثر، وأن تشترك فيها إحدى المركبات المتحركة على الطريق" (السيد، 2008م، ص17).

المطلب الثاني

أهم حالات الإهمال الموجب للمسؤولية الجنائية في الحوادث المرورية

تعددت حالات الاهمال التي يستوجب انعاقد المسئولية الجنائية في الحوادث المرورية وبالتالي سنقوم بذكر بعضها:

تعتبر المركبة عنصراً أساسياً في الحادث المروري، والإهمال في صيانتها يؤدي إلى نتائج وخيمة، من أجل ذلك يتوجب على قائد المركبة الاهتمام بصيانتها وفحصها بصفة دورية للتأكد من سلامتها وصلاحيتها للسير.

حيث أنه هناك أسباب لتهور السائقين أثناء قيادة السيارة ولعل أهمها الجانب النفسي، حيث إن العديد من السائقين يتأثر بالمشاكل المحيطة به والمشاكل الاجتماعية الخاصة التي يمر بها والتي تؤثر بشكل كبير في قيادته للسيارة. والشباب بشكل خاص هم الفئة التي يكثر لديها تجاوز القانون وجميع الإرشادات المرورية، فتراهم وهم يتسابقون ويتفاخرون بالقيادة السريعة والتجاوز بين السيارات، واستخدام البوق لتنبيه السائقين مما يسبب الإزعاج والارتباك لباقي السائقين في الشارع. والسلوكيات الخاطئة التي يقوم بها السائق كثيرة من أهمها عدم تمكن السائق من السيطرة على المركبة بسبب السرعة الفائقة عند حدوث أي طارئ مثل حدوث مشكلة للمركبة التي أمامه، أو عبور المشاة بشكل مفاجأة، والتجاوز الخاطئ بين المركبات والذي يؤدي إلى إرباك حركة السير، وعدم استخدام حزام الأمان.

المطلب الثالث: شروط انعقاد المسئولية الجنائية

تقع المسؤولية الجنائية على الفرد عند توفر جميع أركان الجريمة وهي:

1. **الركن المادي للجريمة** ويعبر عنه بالسلوك أو بالفعل، والذي يترتب عليه عقوبات تبعاً للقوانين الجنائية، وحسب هذا الركن يجب على الجاني القيام بالفعل الإجرامي، وأن يبدأ بذلك، وفي حال كانت إرادة الجاني كامنة في نفسه بدون أن يبدأ فيها لا يمكن تجريمه لأن ذلك يعتبر من ضمن النوايا.
2. **الركن القانوني للجريمة** ويتمثل بوجود نصوص قانونية تُجرم الفعل الصادر من الجاني على المجني عليهم، وهذا الركن يحدد عقوبة الجاني المقررة له حسب فعله، أي بمعنى أن الأفعال مهما كانت خطرة لا تعتبر جريمة إلا في حال تواجد نص محدد يدل على الجريمة.
3. **الركن المعنوي** ويعني القصد جنائياً للشخص الفاعل، أي أن يكون الجاني واعي ومدرك لأفعاله، وتجدر الإشارة إلى أنه في حال توفر هذه الأركان الثلاثة تولد الجريمة.

وهناك حالات في حالة توافرها تمتنع تلك المسئولية وهي انعدام الوعي والإدراك وانعدام الإرادة.

المبحث الثاني: المسؤولية الجنائية الناجمة عن حوادث المرور في التشريعي الكويتي والأمريكي.

المطلب الأول: المسؤولية الجنائية الناجمة عن حوادث المرور في التشريع الكويتي

سنقوم بعرض مجموعة من النصوص القانونية التي تقرر جزاءات جنائية لمرتكبي حوادث السير مع اختلاف حالاتها:

- المادة (171) من قانون الجزاء الكويتي تنص علي بأنه: "كل من ارتكب عمداً فعلا أنشأ به خطراً يهدد أشخاصا أو أشياء تنتقل عبر طريق عام ، سواء باتلاف أجزاء من الطريق أو بافساد وسيلة النقل أو باعطاء إشارات أو باصدار تعليمات أو تحذيرات أو بتوجيه نداءات مضللة ، قاصداً الإضرار بأشخصاً أو بالأشياء ، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تتجاوز 375 دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.
- كما بينت نفس المادة أنه: "إذا ترتب على هذه الأفعال إصابة شخص أو أكثر بجروح بليغة ، كانت العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز خمس عشرة سنة ، ويجوز أن تضاف إليها غرامة لا تتجاوز 1125 دينار ، وإذا ترتب عليها وفاة إنسان ، كانت العقوبة الإعدام أو الحبس المؤبد".

- كما بينت المادة (172) أنه: "كل من ارتكب عن إهمال فعلاً نشأ عنه خطر للأشخاص أو للأشياء في طريق عام أو في خط ملاحة عام أو في مطار أو في ممهبط للطائرات ، أو لم يتخذ العناية المعقولة للمحافظة على شئ موجود تحت حراسته حتى نشأ هذا الخطر ، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة وبغرامة لا تتجاوز 75 دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين".

ومن ذلك يتضح أن الأفعال العمدية في قانون الجزاء الكويتي قد لاقت اهتمام كبير لدى المشرع الكويتي وهذا يعتبر مقارب للكثير من الأنظمة سواء العربية أو الأجنبية. وذلك لجسامة الفعل العمد الذي ارتكبه الشخص وما أدى إليه.

وهذه المواد انما تشير الي رغبة المشرع الكويتي في معاقبة كل من أهمل بصورة عمدية أو غير عمدية في الحفاظ علي أرواح المارة، ولكن الافعال غير العمدية فلقد تناول المشرع الكويتي في المواد الأتية:

- **<u>المادة (154) أنه:</u>** " من قتل نفسا خطأ أو تسبب في قتلها من غير قصد ، بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو تفريط أو اهمال أو عدم انتباه أو عدم مراعاة للوائح ، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تتجاوز 225 دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين". وهذه هي المادة التي تناولت القتل الخطأ في القانون الكويتي والتي بينت أن من يقتل نفساً خطأً أو كان متسبباً في قتلها من غير قصد، أن يكون عقوبته الحبس مدة لا

تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تتجاوز 225 دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

- **المادة (164) أنه:** " كل من تسبب في جرح أحد أو إلحاق أذى محسوس به عن غير قصد ، بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو تفريط أو إهمال أو عدم انتباه أو عدم مراعاة للوائح ، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة وبغرامة لا تتجاوز 75 دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين".

وأوضحت الحالات التي تستوجب الجزاء وهي خمس عناصر من رعونة أو تفريط أو إهمال أو عدم انتباه أو عدم مراعاة للوائح.

من وجهة نظر الباحث وبعد عرض العقوبات السابقة انما أري أن العقوبة التي قررتها المادة 154 علي حالة القتل الخطأ انما ليست رادعة بل هي بسيطة لدرجة تجعلها غير رادعة وهي لا تفرق بين حالة الشخص الذي قام بالحادث، هل يقود مركبته بإستهتار ورعونة أو هل كان طبيعياً أم أنه تحت تأثير مسكر أو مخدرات، أو مأثر عقلي.

ولكنني أري أن قضاه الموضوع في بعض القضايا رأوا أنه من الضروري تغليظ العقوبة ومن القضايا التي تم تغليظ العقوبة على المتهم فيها هي **القضية رقم 2021/942 حصر نيابة المخدرات** (المقيدة برقم 2021/922 جنايات المخدرات)؛ حيث أسندت النيابة العامة للمتهم أن يوم 2019/11/15 بدائرة المباحث الجنائية بدولة الكويت.

وقائع تلك القضية

1- حاز المتهم مادة مؤثرة عقلياً (الميثامفيتامين) وكان ذلك بقصد التعاطي دون أن يثبت أنه قد رخص له بذلك قانوناً وذلك على النحو المبين بالتحقيقات.

2- قاد المتهم مركبة آلية تحت تأثير مادة مؤثرة عقلياً (الميثامفيتامين) وذلك على النحو المبين بالتحقيقات.

3- تسبب المتهم في قتل المجني عليه عن غير قصد، وكان ذلك ناشئاً عن رعونته وإهماله وعدم انتباهه وعدم مراعاته اللوائح بأن اصطدم بالمركبة التي يستقلها المجني عليه مما أدى لانقلابها ووفاته وذلك على النحو المبين بالتحقيقات.

4- تسبب المتهم في إصابة آخرين بأن اصطدم بالمركبة التي يستقلونها المجني عليهم مما أدى لانقلابها.

5- طالبت النيابة العامة معاقبة المتهم وفق المواد 1/3 ,2/1 , 39,3/1 من المرسوم بالقانون رقم 48 لسنة 1987 في شأن مكافحة المؤثرات العقلية وتنظيم استعمالها والإتجار فيها والبند رقم 5 من الجدول رقم 2 الملحق بالقانون المذكور , والمواد 1, 2/3 , 3/1 – أولا -1 , 34/1 , 38/1, 2 من المرسوم بقانون رقم 67 لسنة 1976 في شأن المرور المعدل بالقانون رقم 52 لسنة 2001 ولائحته التنفيذية , والمادتين 154 , 164 من قانون الجزاء .

حكم المحكمة:

ولقد حكمت المحكمة حضوريا على المتهم بالحبس لمدة ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ عما نسب إليه بالتهم الثالثة والرابعة والخامسة للارتباط، وبمعاقبة المتهم بالحبس لمدة خمس سنوات مع الشغل والنفاذ وتغريمه مائة دينار كويتي عن التهمتين الأولى والثانية للارتباط . وأمرت المحكمة بسحب رخصة قيادة المتهم المذكور لمدة سنة. وبإحالة الدعوى المدنية المقامة من المجني عليه وورثة المتوفي للمحكمة المدنية المختصة.

المطلب الثاني: المسؤولية الجنائية الناجمة عن حوادث المرور في التشريع الأمريكي:

علي خلاف المشرع الكويتي نص المشرع الأمريكي في التشريع الامريكي علي العديد مم النصوص التي تقرر المسئولية الجنائية عن حوادث المرور، ولكن الوضع في الولايات المتحدة الامريكية مختلف عن الكويت لان لكل ولاية قانون خاص بها مما يعني تعدد في العقوبات والأحكام الصادرة من المحاكم الأمريكية عن نفس القضايا المتعلقة بحوادث مرورية في تلك الولايات.

منذ سنوات عديدة ولاية نيويورك حظرت تشغيل السيارات التي يكون سائقها تحت تأثير المخدرات أو الكحول (History of Dul Laws, Liquorlaws, 2021)

وتختلف العقوبات لقيادة المركبة تحت تأثير المخدرات أو الكحوليات والمؤثرات العقلية من ولاية إلى أخربفمن ضمن الولايات التي تصنف جرائم القتل الغير عمدية بواسطة المركبات بأنها جناية هي ايضا ولاية إنديان Compare (IND. CODE ANN, 2012)

تعتبر القيادة تحت تأثير الكحول عامل خطر رئيسي لحوادث الطرق في أمريكا .ويزيد احتمال وقوع حادث مع ارتفاع مستويات الكحول في الدم، والاحتمال بأن يتعرّض السائق تحت تأثير الكحول لحادث سير مميت هو 17مرة أعلى من السائق الذي ليس تحت تأثير الكحول .ويعتبر خطر التعرّض لحادث سير مميت أعلى من ذلك بكثير بين سائقي السيارات الشباب الذين يستهلكون الكحول .

يؤثر استهلاك الكحول على مجموعة واسعة من مهارات القيادة :تركيز السائق، حركة أعين السائق، احتمال تأثره بالضوء العالي، مجال رؤيته، زمن الاستجابة، القدرة على التوجيه، معالجة المعلومات، وأكثر من ذلك .وبالإضافة إلى ذلك، فإن القيادة تحت تأثير الكحول غالباً ما تنطوي على سلوكيات خطرة أخرى مثل عدم ارتداء حزام الأمان أو القيادة بسرعة مفرطة.

ففي قضية رالف جيلبرت والذي تم الحكم عليه أيضاً بالسجن لمدة ٤٥ عاما في ولاية جورجيا وذلك لقيادته مركبة غير مؤمنه تحت تأثير الكحول والتسبب بمقتل ثلاثة أشخاص نتيجة حادث تصادم.

حكمت المحكمة على رالف عن قتله لكل شخص بالسجن ١٥ عاما فتقدم رالف بالطعن على حكم المحكمة الأبتدائية أمام محكمة أستئناف جورجيا مطالبا

بإعادة النظر بالحكم بدمج العقوبات بعقوبة واحده نظرا لأن جرائم القتل الثلاثة نشأت عن فعل واحد وأن هذا الحكم جاء مخالفاً لقانون ولاية جورجيا ودستور الولايات المتحدة الأمريكية ولكن محكمة إستئناف جورجيا وجدت بأن رالف له سوابق في قيادة المركبة في حالة سكر وتم توقيعة على وثيقة تحذير واتسون مما جعل المحكمة تستقر بأن محكمة الإبتدائية لم تخطئ بحكمها برفض طلب رالف بإعادة النظر بالحكم وتم تأييد الحكم بالسجن لمدة ٤٥ عاما منها ٣٦ عاما في سجن الولاية ثم يفرج عنه ويقضي ما تبقى من العقوبة تحت المراقبة. (Ox v. State, 243 Ga, 2000)

وفقاً لقانون ولاية كاليفورنيا يُعتبر مثل هذا النوع من جرائم القتل الغير العمدية بواسطة المركبات جناية يُعاقب عليها المتهم بالسجن لمدة ١٥ عاما كما سيواجه المتهم عقوبة إضافية بالسجن من ٣ إلى ٦ سنوات في سجن الولاية إذا كان من الضحايا الناجين من الحادث قد عانى من إصابة جسدية بليغة. (California Penal Code section 190)

ينص القانون الجنائي لولاية كاليفورنيا بأن القتل الغير عمد بواسطة المركبات عندما يقود الشخص مركبته وهو تحت تأثير الكحول ويتسبب بوفاة إنسان دون قصد نتيجة إهمال جسيم بارتكابه فعل غير مشروع وذلك بمخالفته لقواعد المرور. (California Penal Code 191, 1872) ، والإدانة هي جناية يعاقب عليها بالسجن ١٥ عام في سجن الولاية California Penal Code Code 17(a) (PC, 1872)

فالقتل الغير عمد بواسطة المركبات كسائر جرائم القتل الغير عمديه الأخرى بشكل عام فهو القتل الغير المشروع للإنسان دون قصد نتيجة الإهمال الجسيم. وتقوم جميع الولايات الأمريكية بإعداد برامج للتثقيف للوقاية من الكحول بأمر من محاكم الولايات لمن سبق لهم أن أُدينوا بجريمة القيادة تحت تأثير الكحول وتم تسجيلهم في وثيقة واتسون ويكون الدخول في هذه البرامج أمراً مفروضاً يتحمل المتهم دفع تكاليف الاشتراك فيها. ففي ولاية كاليفورنيا هناك ما يقارب ٥٠٠ مركز مرخص من قبل الولاية (Health and Safety Code 11836.10 HS)

في الولايات المتحدة الأمريكية هناك قاعدة تسمى (الأغلبية) فمنذ عام ١٩٣٦ قضت كل محكمة ولاية بأن عدد الضحايا يحدد عدد الجرائم. (Ala 1956,), حتى وإن قُتل شخصان بنفس الوقت وبنفس الأداة فإن كل قتل يشكل جريمة منفصلة فالتجاهل الطائش واللامبالاة الغير مبرره لحياة الأخرين وسلامتهم قد يرقى للنية والإرادة الموجودة في جرائم القتل العمدية. فلا يعد الجهل بالقانون عذراً لأفعال المتهم الذي يعرف العواقب الجسيمة التي ستنجم عن تجاهله المتهور لحياة الأخرين وسلامتهم. تم تأكيد هذه القاعدة ودعمها في قضية **ويب** والذي تم محاكمته في ولاية جورجيا عن خمسة جرائم منفصلة عن فعل واحد عندما تسبب بمقتل ثلاثة أشخاص وإصابة اثنان بجروح بليغة نتيجة حادث سيارة. Webb v. (State, 1942)

وتُعد حوادث المركبات من أكثر أشكال العنف انتشاراً التي يواجهها معظم الأمريكيين، فالقانون الجنائي الأمريكي يلعب دوراً مهماً بشكل خاص في منع إراقة

الدماء وذلك من خلال معاقبة السائقين الخطرين وردع الحوادث المستقبلية، فقد يوجه المدعون اتهامات جنائية على المدعى عليه بعد حادث مميت بموجب القوانين الجنائية بارتكاب جريمة القتل الناتج عن إهمال جنائي يستطيع ذوي الضحايا رفع دعوى قضائية بسبب هذا الإهمال أو أن يوجه المدعون تهم خاصة بقانون المرور مثل جريمة مغادرة مكان الحادث. the yale law journal, (2016)

وفي عام ٢٠١٨ قتل ٣٦٥٦٠ شخصاً في حوادث المركبات وأُصيب ما يقدر بنحو ٢.٧ مليون شخص وقدرت وزارة النقل الأمريكية أن التكلفة السنوية لحوادث المركبات ٢٤٢ مليار دولار. وتعتمد المحاكم الجنائية في الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد المسئولية الجنائية في جرائم القتل على أساس وجود النية الإجرامية إلاّ أن محكمة نيويورك العليا أدخلت اجتهادا قانونياً جديداً متعلقاً في تحديد المسئولية الجنائية الناجمة عن حوادث المركبات والتي أدت ألي وفاة أو إصابة خطيرة على أساس الإهمال الجنائي وهو إدراك المدعى علية للمخاطر والتأكيد على سلوكه الغير قانوني الذي خلق الخطر الجوهري الغير مبرر وأدى إلى وفاة أو إصابة بليغة.**(N.Y. PENAL LAW, 2015)**

وتم إتباع هذا الاجتهاد القانوني الجديد وتطبيقه في العديد من محاكم نيويورك الاستئنافية على أن إدراك المدعى عليه لسلوكه الغير قانوني والذي

يخلق الخطر الجوهري هو المعيار الحاسم لتحديد المسئولية الجنائية والتي تمثلت في الإهمال الجنائي.[1]

وتضم قوانين ولاية ماساتشوستس مجموعة متنوعة من الجرائم الجنائية المتعلقة بقيادة المركبات الألية والتي قد يدان فيها الشخص بجريمة قتل بواسطة مركبة ألية، ويستند قانون ولاية ماساتشوستس في الملاحقات القضائية على مجموعة متنوعة من النظريات تتطلب كل منها عناصر مختلفة من الجريمة لتحديد العقوبة والتي بموجبها يمكن أن يكون الشخص مذنباً بارتكاب جريمة قتل بواسطة قيادة مركبة ألية تحت تأثير مادة مسكره أو مخدره أو مذنباً بارتكاب جريمة قتل بواسطة قيادة مركبة ألية بتهور وتجاهل متعمد لسلامة وحياة الأخرين.

فقيادة مركبة ألية تحت تأثير المشروبات الكحولية أو تحت تأثير مخدر ومؤثر عقلي يؤدى إلى حادث تصادم ويتسبب بوفاة شخص أخر تعتبر جريمة قتل غير عمد وهي جناية من الدرجة الثانية تصل فيها العقوبة بالسجن لغاية ١٥ سنة

[1] Of the fourteen New York Court of Appeals cases applying the criminally negligent homicide statute since 1990, eight involve traffic crashes. See People v. Maldonado, 18 N.E. 3 d 391 (N.Y. 2014); People v. Asaro, 998 N.E.2d 810 (N.Y. 2013); People v. Caban, 901 N.E.2d 766 (N.Y. 2008); People v. Cabrera, 887 N.E.2d 1132 (N.Y. 2008); People v. Litto, 872 N.E.2d 848 (N.Y. 2007); People v. Ladd, 675 N.E.2d 1211 (N.Y. 1996); People v. Harris, 613 N.E.2d 526 (N.Y. 1993); People v. Maher, 594 N.E.2d 915 (N.Y. 1992).

في سجن الولاية بالإضافة إلى دفع الغرامة ٥٠٠٠ ألف دولار وسحب الرخصة لمدة خمسة عشر سنة. (Mass. General Laws c.90 § 24G., 2019)

كما يدان الشخص بجريمة القتل المتهور بواسطة مركبة ألية فكل شخص يقود مركبة ألية بشكل طائش ومتهور في مكان عام أو مكان يمكن للجمهور الوصول إليه قد يؤدي إلى وفاة شخص أخر أو يعرض سلامة وحياة الأخرين للخطر متجاهلاً بوعي هذا الخطر الكبير تصل عقوبة هذي الجريمة السجن لمدة لا تزيد عن خمسة سنوات وبغرامة مالية لا تزيد عن ٣ ألاف دولار(2019 ., Mass. General Laws c.90 § 24G)

أيضا في قانون ولاية فلوريدا يتم تصنيف جرائم القتل الغير عمد إلى ثلاث أقسام ومنها الأفعال التي تؤدي إلى وفاة شخص آخر أو إصابته بأذى جسدي بليغ ناجمة عن إهمال يستحق الذنب وهي جناية من الدرجة الثانية تصل العقوبة فيها بالسجن لغاية ١٥ سنة مع الغرامة ١٠ ألاف دولار. (Florida Statute 782.071)

كما عرّف قانون ولاية فلوريدا بأن جريمة قتل المركبات بأنها قتل إنسان بسبب تشغيل محرك مركبة من قبل شخص متهور من المحتمل أن يتسبب بوفاة شخص أخر أو إلحاق أذى جسدي بليغ به. (Fla. Stat. 2004).

فمقارنةً بالمعمول به في دولة الكويت فأن قيادة المركبة تحت تأثير المخدرات أو الكحول أو أي من الممنوعات والمؤثرات العقلية أو القيادة باستهتار ورعونة وسرعة جنونية مفرطة بتجاهل كبير ولامبالاة شديدة لحياة وسلامة الأخرين

أو تجاوز الإشارة الضوئية الحمراء والتسبب بوفاة شخص أخر أو أشخاص أخرين هي جريمة جنحة مرور لا تزيد عقوبتها عن ثلاثة سنوات سجن لانتفاء القصد الجنائي في هذا النوع من الجرائم.

ففي يوم الخميس الموافق ١٩ من شهر نوفمبر لسنة ٢٠٢٠ شهدت الكويت حادث تصادم مأساوي بواسطة مركبة راح ضحيته امرأة وجنينها البالغ من العمر ٧ أشهر وابنتها البالغة من العمر ٥ سنوات والإصابة البليغة لابنتها الأخرى البالغة من العمر السنة ونصف بسبب مستهتر قاد مركبته بسرعة جنونية عالية ومفرطة واصطدم بمركبة الآم وابنتيها ولاذ بالفرار حتى تم القبض عليه وإدانته بارتكاب جريمة جنحة مرور لا تزيد عقوبتها عن ثلاثة سنوات سجن (إسماعيل، 2021).

وفي عام ٢٠١٩ وقع حادث مأساوي على طريق كبد الصحراوي راح ضحيته ٨ شبّان لم تتجاوز أعمارهم ٢٦ سنة، ففي مساء يوم الإثنين الموافق ٢٧ مايو لسنة ٢٠١٩ توقفت إحدى مركبات الضحايا على كتف الطريق متعطلة فأتى أصدقائهم لمساعدتهم لإصلاح المركبة المتعطلة فتفاجئوا بقائد مركبة مستهتر يسير بسرعة جنونية خيالية فأصطدم بهم فأودى بحياة ثمانية منهم وإصابة شخص واحد بإصابات بليغة وآما بالنسبة لقائد المركبة المتسبب بالحادث والغير مبالي بشدّة بحياة الأخرين وسلامتهم متجاهلاً بفعلته قواعد قانون المرور فقد تم إصابته بجروح طفيفة. (الجريدة، 2019م).

ولا يوجد في قانون الجزاء الكويتي أو في قانون المرور عقوبات صارمة لجرائم القتل بواسطة المركبات وإنما يعتمد القانون الكويتي في معاقبة من يتسببون

بوفاة أو إحداث أصابه بليغة لشخص أخر أو أشخاص أخرين نتيجة القيادة تحت تأثير المخدرات أو الكحول أو المؤثرات العقلية أو القيادة باستهتار ورعونة واللامبالاة الشديدة في تعريض حياة الأخرين وسلامتهم للخطر على الدعوى المدنية والتي يترتب عليها معاقبة المدعى عليه بدفع تعويض مادي لذوي الضحايا. ويطبق قانون الجزاء الكويتي مواد القتل الخطأ على هذه الجرائم والتي تعتبر بذلك جنحة لا تزيد عقوبتها عن ثلاثة سنوات مهما كانت الحالة التي يقود بها قائد المركبة مركبته بالإضافة إلى مواد قانون المرور والتي تعتبر عقوبتها مخففة.

الخاتمة:

تناول الباحث في هذا البحث موضوع المسؤولية الجنائية الناجمة عن حوادث المرور مع التطبيق علي كل من القانون الكويتي والامريكي في البداية تناولنا مفهوم المسئولية وعرضنا لأهم حالات انعقاد المسئولية الجنائية عن حوادث المرور، وعرضنا الشروط التي في حالة توافرها تنعقد المسئولية الجنائية للمتهم بجريمة في حادث مرور سواء كانت جريمة عمدية أم غير عمدية بالاضافة الي مظاهر المسؤولية الجنائية الناجمة عن حوادث المرور في التشريعي الكويتي والأمريكي. وبعد العرض السابق تمكنا من الوصول الي النتائج الآتية:

النتائج:

1. من أهم صور الإهمال الموجب للمسؤولية الجنائية في الحوادث المرورية، انتشار ظاهرة إهمال السائقين لقواعد السير والمرور وعدم التزامهم بالإرشادات المرورية واللوحات الإرشادية، فعلى الرغم من المواصفات والمعايير العالمية المطبقة والتي يتم إعداد الطرقات والشوارع وفقها لضمان سلامة الأفراد أثناء استخدام الطريق، ما زال السائقون يتجاهلون الالتزام بها، مما يكلف الأفراد غاليا، فيؤدي إلى حالات الوفاة والإصابات والإعاقة من جراء الحوادث التي يتسبب السائق فيها. لقد جاء التخطيط السليم

والصحيح للطرقات، وتدعيمها باللوحات المرورية والإرشادية وقانون المرور جميعها لتأمين الطرق والحد من الحوادث المرورية

2. فرق المشرع الكويتي بين الأفعال العمدية والأفعال غير العمدية في شدة العقوبة، وأوضح ذلك في مواد القانون الجزاء الكويتي حيث بمراجعة القانون الجزاء الكويتي اتضح أن المواد التي اهتمت بالأفعال العمدية والغير العمدية في القانون قليلة.
3. لا يوجد في قانون الجزاء الكويتي أو في قانون المرور عقوبات صارمة لجرائم القتل بواسطة المركبات وإنما يعتمد القانون الكويتي في معاقبة من يتسببون بوفاة أو إحداث إصابه بليغة لشخص أخر أو أشخاص أخرين نتيجة القيادة تحت تأثير المخدرات أو الكحول أو المؤثرات العقلية أو القيادة باستهتار ورعونة واللامبالاة الشديدة في تعريض حياة الأخرين وسلامتهم للخطر على الدعوى المدنية والتي يترتب عليها معاقبة المدعى عليه بدفع تعويض مادي لذوي الضحايا.
4. السرعة الزائدة والتهور أثناء القيادة، تؤدي إلى عدم قدرة السائق على التحكم بمركبته، وبالتالي حصول الحوادث الخطيرة، وتعد السرعة من أخطر الأسباب المؤدية للحوادث، والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى فقدان السائق لحياته. إهمال السائق للقيام بعمل صيانة وفحص دوري لمركبته، وتكمن أهمية هذه الفحوصات في إصلاح التلف والعطل الموجود

في أي جزء من أجزاء المركبة، وتجنب الحوادث الناتجة عن عطل في المركبات.

5. عرض الطريق الذي تسير فيها المركبات للعديد من الأمور التي تؤدي إلى حصول الحوادث؛ كوجود منحنيات خطيرة في الطريق أو أعمال الصيانة على الطرقات، أو عدم وجود عوامل السلامة على هذه الطرقات. للأحوال الجوية دورٌ كبير في حصول الحوادث الكثيرة، خاصة في فصل الشتاء، وتكون المطر والضباب، الذي يؤدي إلى عدم القدرة على الرؤية بوضوح.
6. في معظم قوانين الولايات المتحدة الأمريكية يتم التعامل مع مثل هذه الجرائم أكثر صرامة من دلة الكويت.، حيث يتم محاسبة المتهم على كل فرد قد تسبب له بالأذى، مما قد يؤدي إلى مضاعفة العقوبة أكثر من مرة حسب عدد الأشخاص المتضررين في الحادث.

التوصيات:

1. ضرورة تشديد العقوبة فيما يخص حوادث المرور في التشريع الجنائي الكويتي، فالسجن لمدة الثلاث سنوات كعقوبة لا تتناسب مع حجم الجرم الذي قام به المعتدي المتسبب بوفاة شخص أو أشخاص أخرين أو التسبب بعاهة مستديمة.
2. يجب إتخاذ إجراءات أكثر صرامة في حق من يقوم بالقيادة باستهتار وتهور، ويتسبب في إحداث إصابات سواء بشرية أو مادية، وتعريض حياة الآخرين للخطر، حتى وإن لم يؤدي ذلك إلى لإصابات، وإنما يكفي بأنه

تسبب بخطر حقيقي قد يكون من المحتمل أن يتسبب بوفاة أو إصابة، وعدم الاكتفاء بالدعوى المدنية والتي يترتب عليها معاقبة المدعى عليه بدفع تعويض مادي لذوي الضحايا.

3. العمل على توعية المواطنين إعلامياً بخطورة القيادة باستهتار ورعونة والقيادة تحت تأثير المخدرات والكحوليات والمؤثرات العقلية.
4. زيادة تفعيل كاميرات التسجيل والرصد المباشر في الطرق والإشارات وليس الاكتفاء بالتصوير.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- ابن عابدين، محمد أمبن، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، ط1، 1994م، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، الدار الإسلامية، د.ط، 1990م، ج3، ص124.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق: عامر أحمد حيدر، ط1، 2002م، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الأصفهاني، الحسين بن فضل الراغب، مفردات ألفاظ القرآن، 1992م، تحقيق: ص فوان داوودي، ط1، دمشق، دار القلم.
- البرادي، عبدالله بن صالح، 2019م، الجرائم المرورية وعقوبتها في النظام السعودي : دراسة تأصيلية تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- البستاني، بطرس، محيط المحيط، ط1، 1993م، بيروت، مكتبة لبنان.
- التايه، أسامة إبراهيم، مسؤولية الطبيب الجنائية في الشريعة الإسلامية، ط1، 1999م، عمان، دار البيارق.

- الجوهري، أبو نصر إسماعيل، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، ط4، 1987م، بيروت، دار العلم للملايين.
- الحربي، عبدالله بن سالم ، 2014م، الحسبة في نظام المرور (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- الزعبي، محمد يوسف، 1987م، مسؤولية المباشر والمتسبب في القانون الأردني، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مج 2.
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم، محمود بن عمر، أساس البلاغة، ط3، 1985م، القاهرة، الهيئة المصرية العامة.
- السلامة، محمد بن عبد العزي، 2009م، المسؤولية الجنائية عن الحوادث المرورية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- السيد، راضي، الآثار الاقتصادية لحوادث المرور، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008م، مركز الدراسات والبحوث، الرياض.
- عودة، عبد القادر، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنة بالقانون الوضعي، ط4، 1985م، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

- العيساوي، يوسف مظهر ، 2016م، بيان مدى مسؤولية الشخاص الجنائية في جرائم المرور، دراسات، علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، مج43، 1371-1391.
- محمد، عماد الدين ميرغني، 2016م، الأسباب الموجبة للمسئولية في حوادث المرور وأثرها في القانون الجنائي والقوانين المقارنة، مجلة العدل، وزارة العدل، س 18، ع47، 234-272.
- المطرودي، أحمد صالح، 2003م، جريمة تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف والمسؤولية الجنائية فيها وتطبيقاتها في النظام السعودي، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض.
- موسى، محمود فوزي، المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي في القانون الليبي والأجنبي، ط1، 1985م، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع و الإعلان.
- النووي، أبو زكريا محي الدين ، صحيح مسلم بشرح النووي ، ط2، 1392هـ، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- الهواري، أحمد محمد، 2010م، دعوى المسؤولية المدنية الناشئة عن حادثة المرور بين القانون الدولي الخاص وقانون العقوبات الدولي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ع43، ص.ص. 19-100
- وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، ط2، 1983م، الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

- Ala. L. Rev. 372 ,1956, 23 Iowa L. Rev. 425 (1938).
- Anahid Chalikian, A. ,2001. Charging First-Degree Murder as Opposed to Vehicular Manslaughter, 3 J. LEGAL ADVOC. & PRAC. 143
- Barstad, 93 Wash. App. 558 (Wash. App. Ct.199).
- California Criminal Jury Instructions ,1981. (CALCRIM) 520. First or Second Degree Murder With Malice Aforethought (Pen. Code, § 187).
- Drinking and Driving: A Threat to Everyone, CDC VITAL SIGNS, http://www.cdc.gov/vitalsigns/drinkinganddriving/?scid=vitalsigns-092-bb (last updated Oct. 4,2021).
- Florida Statute 782.071, 2021, http://www.leg.state.fl.us/Statutes/index.cfm?App_mode=Display_Statute&URL=0700-0799/0782/Sections/0782.071.html , last visited Sep 21 , 2021.
- Ga. App. 470, 23 S.E.2d 581 ,1942. https://www.casemine.com/judgement/us/5914b8d8add7b04934787ab7, last visited Sep 25 , 2021.
- Health and Safety Code 11836.10 HS — Requirement that DUI school be with a licensed provider.
- History of DUI Laws, LIQUORLAWS.NET, http://liquorlaws.net/duilaws.html , last visited April 6, 2021.

- Holmes, W. ,1881. The Common Law 75; 6 Cornell L.Q. 105, 106.
- https://illinoiscaselaw.com/sentencing-index/. last visited Sep 22 , 2021.
- illinoiscaselaw.com, n.d. Comprehensive Illinois Sentencing Guide And Index .
- Judge delivers sentencing for Cameron Herrin (2021), https://youtu.be/GQG_BFGxcWQ. last visited Sep 21 , 2021.
- Madd No more victims , 2018, Penalties for Drunk Driving Vehicular Homicide, National office, madd. Org.
- MASS. ANN. LAWS, 2011. ch. 265, § 131/2 (LexisNexis 2011).
- Mass. General Laws c.90 § 24G (2019) Homicide by motor vehicle; punishment.: https://www.mass.gov/info-details/mass-general-laws-c90-ss-24g. visited Sep 21 , 2021.
- Melanie'sLaw, 2005, Massdot Rmv, http://www.massrmv.com/rmv/mvnews/2
- Mulvany, L., 2008. Family Remembers Struggle Getting Law Passed, Marshfield Mariner (Oct. 28, 2008). N.Y. PENAL LAW § 125.10 . McKinney 2015.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

إسماعيل، عبدالله (2021). فقد زوجته الحامل في حادث سير، من الرابط https://youtu.be/Azx5gwtrcRk ، تاريخ الإطلاع 4 سبتمبر 2021م.

الجريدة (2019). وفاة 8 أشخاص بحادث مروري على طريق كبد، ، من الرابط https://www.aljarida.com/articles/1558918954261190800/.، تاريخ الإطلاع 4 أكتوبر 2021م.

زكي، أمير؛ وعبدالعزيز، سعود (2021). بعد ساعات من مغادرة وزير الداخلية لها .. غير طبيعي يقتحم نقطة أمنية في الجهراء ويهشم الطاولات والكراسي،، من الرابط، https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/incidents-issues/1037307/18-04-2021، تاريخ الإطلاع 4 أكتوبر 2021م.

العيسى، فهد ؛ وبوحسن، عبدالله؛ وحسين، بهمن(2021). لحظة استهتار تخطف روح شرطي كويتي.. فما هي ملابسات الحادث؟ من الرابط، ، تار https://www.youtube.com/watch?v=uoKgBueMDmc